٣ـ آخر الكلام

تحقيق
النّصوص التُراثيّة صَنْعَة

أ. د. محمد رضوان الداية

المقدمة:

أحياناً يختلط الجدّ بالهزل فيصعبِ على المتابع إبعاد خيوط الجد في الكلام عن خيوط الهزل. وأنا أسردُ على القارئ الفاضل خبراً جرى معي، وأستعفيه من ذِكر الأسماء (الشخص، المكان، الكتاب..) لأنّ المغزى المراد من سرد الخبر واضح، ولو غيّبت عنه المكان والزمان والحال والرجال.

في مؤسسة تعنى بنشر بالتراث العربي فصيحهِ وشعبيّه في قطر عربي استرسل الكلام مع «مسؤول» في تلك المؤسسة حتى قال لي: اتضح يا سيدي أن قضية التحقيق سهلة، وليست على ما تضخمون.. والأمر «بسيط» ميسور.. وقبل أن أسأله على طريقة بَيْدَبا الفيلسوف ودبشليم الملك: «وكيف كان ذلك؟» مدّ يده وأخرج كتاباً، وقال انظر.. جئت بِفلم المخطوطة وأظهرته، ونقدته موظفة عندنا. فلما صار بين يديّ أحلت على الآيات القرآنية وخرجت الأحاديث النبوية، والأشعار، وعرفت بالأعلام مباشرة من المعلومات المخزنة في الحاسوب. كل ما هنالك: اضغط هنا وسجل هناك. وما لا أجده في الجهاز أتركه لأنه كما يبدو ليس مهماً فيسجل في المصادر المخزنة!.. فإذا ما انتهيت من ذلك في أيام قليلة قامت موظفة بفهرسته باستخدام الحاسوب أيضاً.. والغلاف مشكلته محلولة..

انتهى «صديقي» من عرض خطته الحديثة جداً في تحقيق النصوص: فالتحقيق ــ كما رأى ــ عملية سهلة. والآلة وطرائق حفظ المعلومات واستخراجها جعلت العملية كإنتاج المعلبات في المصانع الحديثة. تدخل إلى المصنع بقرة سويّة فإذا بها تخرج معلبات عليها طريقة الاستعمال ومدة الصلاحية.

وبالمناسبة فقد رأيتُ من «ألف» كتاباً في البلاغة، في أقل من أسبوعين، وقال لي غير عابئ بحركة عينيّ ولا بدهشتي: يا أخي هذا زمان: «قصّ والصق»! والغريب ـــ عندي على الأقل ـــ أن دائرة من دوائر العناية بالعربية نشرت له الكتاب وكافأته عليه. ترى من قرأه؟ وكيف أجازه؟ وما قيمته العلمية الحقيقية؟

ومع «بدعة» التحقيق الآلي ـــ كما أسميه ـــ تفشى التحقيق المُختَلس:

يأخذ أحدهم كتاباً محققاً، ويختاره من الكتب المحققة تحقيقاً جيّداً، فيزعم لنفسه أنه «يعيد تحقيقه» فيستلب من الحواشي ما يريد ويترك أيضاً. ويعيد طباعته باسمه. وليس له منه إلا التزّوير الموصوف الذي لا يخفى على أحد، لقد اشتكت د. بنت الشاطئ طويلاً من سطو بعض دور النشر على كتبها، وطباعتها. وماتت ـــ رحمها الله ـــ ولم تهدأ حرارة شكواها. ولكنّ الطريقة الحديثة لمحققي السطو الجدُد لم تكتف بأخذ الكتاب بنصّه والاختيار من حواشيه، بل زادت وضع اسم المختلس، وقبله لقبه الدكتوريّ وعبارة «حققه وقدّم له». ومن المؤسف حقاً أن يكون في هؤلاء أعضاء هيئة تدريس في الجامعات، وفي كليّات مختلفة منها كليات يُفترض أن تصونَ شرعيّة حقوق الناس، وتبقي لهم حقوقهم المادية والمعنوية. وهكذا يُحذف اسم د. إحسان عباس، وأ. عبد السلام هارون، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد وغيرهم من المحققين لتوضع أسماء جديدة ليسِ لأصحابها من أمر العلم (علم تحقيق المخطوطات) شيء يُذكر. نوعٌ من السُّطو ننتظرُ أن يقفَ دونه قوانين حقوق التأليف والنشر وتحقيق النصوص وغيرها.. (؟!).

وأقول للقارئ الكريم إنني ممّن وقع السّطو على بعضِ مؤلفاتهم وتحقيقاتهم؛ في القطر هنا وخارجه أيضاً. ولم أصِل أنا ولا الناشر إلى ما يردّ الحق إلى صاحبه، ولا إلى ردع الذين سطوا أو قدْعهم!..

وإذا كان كثير من هؤلاء الذين ذكرتهم هنا من أهل بلدي سورية فإن الداء قد استشرى ولكم يُحزنني، ويحزن أمثالي أن يؤول حال نشر النصوص عندنا إلى هذه الحال بعد التاريخ العلمي المشرف الذي أرساه الأساتذة والشيوخ المحققون في الشام: وخصوصاً الذين كانوا في «المجمع العلمي العربي» في دمشق، والذين مَضوا على نهجهم من الأساتذة الجامعيين، والمحققين الجادين في بعض دور النشر في القطر العربي السوري.

ولكن عمل التحقيق ـــ في ظني ـــ لم يَعُد كما كان. قل هؤلاء المتقنون وكثر أولئك الضعاف علمياً، والجريئون على الحق المفترون عليه. وللتحقيق أصول وعلوم وشروط وثقافة. وللمحقق شروط وآداب وأخلاق، ودور النشر أيضاً مسؤولة عن الانتقاء والاختيار، ومنع السطو، تحقيق النصوص التراثية صنعة لا يصل الدارس إلى إتقانها إلاّ بعد جهد زمن وممارسة وتلق عن العلماء المتقنين. صنعة تحتاج إلى تأصيل جديد، وحماية ورعاية. و«المحقق» صفةٌ لا يصح أن يختلسها هؤلاء المزيفون والمزورون، ولا المحققون على طريقة المخابز الآلية.